

## بيان صحفي

وفقا للسياسة المقررة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري في أول أغسطس ٢٠٠٦ بشأن إجراءات جرد احتياطي مصر من الذهب المُودع بخزائن البنك المركزي المصري كغطاء لإصدار النقد يتعين إجراء جرد للذهب كل خمس سنوات وفقا للأسلوب الذي يُتفق عليه بين إدارة البنك والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب حسابات البنك الخارجي.

وبإنقضاء خمس سنوات من تاريخ آخر جرد الذي تم عام ٢٠٠٦، قرر السيد الدكتور المحافظ بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١ تشكيل لجنة من خمسة عشر عضوا من إدارات البنك المعنية والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب حسابات البنك الخارجي وهيئة الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة وخبراء مصلحة دمع المصوغات والموازن لإعادة جرد الذهب، وتم إتخاذ كافة الترتيبات الأمنية والإدارية اللازمة وجرّد الذهب خلال ستة وعشرين يوم عمل خلال الفترة من ٥ يونيو ٢٠١١ إلى ٨ سبتمبر ٢٠١١.

وتبين مطابقة نتائج جرد عام ٢٠١١ مع نتائج الجرد السابق الذي تم عام ٢٠٠٦ ومع ما هو مثبت بسجلات البنك، وبلغ وزن الذهب المُودع بغطاء الإصدار ٧٥,٦ طن قيمته ٤,٤ مليار دولار بأسعار يوم ١٩ سبتمبر ٢٠١١ وتم إعادة إيداع الذهب بالصناديق الخاصة به وغلقتها وتحزيمها وتحريزها بالشمع الأحمر وختمها على جميع جوانبها بأختام الإدارات المعنية بالبنك وفقا للقواعد المقررة لذلك وتم عرض نتائج الجرد على مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠١١.